

الرباط / المغرب الموحد

يعتبر التعدد العرقي واللغوي والديني والثقافي.. من الظواهر الإنسانية التي تتقاسمها العديد من المجتمعات (وجود الأكراد في سوريا والعراق وتركيا، النوبة في السودان ومصر، الطوارق في مالي والنيجر؛ الباسك في إسبانيا، الكروات والسلوفينيين.. في يوغوسلافيا؛ السيخ والأساميين والتيبواس.. في الهند والبربر في شمال إفريقيا وفي السودان وفي جزر الكناري وسردينيا وصقلية ومالطة والأندلس..)، ففي القارة الإفريقية التي يزيد عدد الدول فيها عن الخمسين؛ تتعايش حوالي 2200 إثنية متميزة بلغاتها وثقافتها.. وفي آسيا التي تحتضن أكثر من ثلاثة ملايين من البشر؛ يوجد أكثر من 2000 إثنية متباينة في اللغة والدين والعادات والتقاليد؛ وعلى المستوى العالمي هناك حوالي 8000 إثنية و6700 لغة.

وقد أكدت التجارب والممارسات الميدانية أن درجة انصهار وتعايش مختلف هذه الأجناس داخل المجتمع الواحد؛ تظل في جانب مهم منها متوقفة على طبيعة التعامل الذي تسلكه السلطات السياسية والاجتماعية نحوها؛ فالنأي عن العدالة والحرية والديموقراطية يحرض مختلف المكونات الاجتماعية على الاختباء خلف الخصوصية والميل نحو الانغلاق عن المحيط العام؛ والبحث عن مشاريع بديلة خاصة بها؛ مما يفضي إلى مظاهر من الصراع والاضطراب والتعصب والانقسام؛ فيما التشبث بهذه القيم والمبادئ يكرس الوحدة الوطنية ويدفع نحو التعايش والاندماج.

الوجه

الإيجابي

والوجه السلبي

للتنوع المتعدد المظاهر



د. إدريس لكروني*

driisslagrini@yahoo.fr

إن التنوع بشتى مظاهره (الثقافية، الإثنية، الدينية، اللغوية..) يحتمل وجهين: الأول؛ إيجابي وذلك بالنظر للدور الهام الذي يمكن للتعدد أن يسهم به في تحصين وتقوية كيان الدولة؛ إذا كانت تستوعب أهمية هذه التعددية وتكرسها ميدانيا، والثاني؛ سلبي لما يمكن أن يشكله من خطر على استقرار الدولة ووحدتها، وبخاصة داخل الدول التي تتميز فيها مقارنة هذا الملف بالعمق والانحراف.

فالحيف والتهميش والإقصاء الذي يمكن أن يطال أحد مكونات المجتمع؛ سيؤدي حتما إلى تدهور التضامن الداخلي وتهديد وحدة المجتمع؛ ويتسبب في بروز أزمات اجتماعية وسياسية، ويستثمر أيضا من قبل بعض القوى الخارجية المترصدة، في شكل مؤامرات قد تعصف

بالاستقرار الداخلي للدول الضعيفة (برز ذلك بشكل جلي خلال أحداث أبريل 2001 بالجزائر عندما اعتبر وزير الخارجية الفرنسي آنذاك "أن فرنسا لا يمكنها أن تظل صامتا بصد ما يقع من قمع وعنف في الجزائر").

في حين؛ فالممارسة الديمقراطية واعتماد العدالة بأبعادها السياسية والاجتماعية والثقافية.. تشكل مدخلا كفيلا بتدبير المشاكل والاختلافات، وضمانة للتعايش المجتمعي والوحدة الوطنية؛ وبتحصين المجتمع ضد أية مؤامرات خارجية.

وإذا كانت بعض الدول قد استطاعت أن تتوفق إلى حد كبير في تدبير التعددية الثقافية واللغوية والدينية والعرقية.. داخل مجتمعاتها؛ مثلما هو الشأن بالنسبة لبلجيكا وفرنسا.. فإن دولا أخرى شهدت انفجارا للصراعات العرقية والدينية.. بالشكل الذي عكس قصورا واضحا في تدبير هذا الملف (الاتحاد اليوغوسلافي السابق، رواندا، الصومال..)، فيما تحاول دول أخرى إيجاد حلول لهذه المسألة من خلال تدابير وإجراءات تتباين في مظاهرها وفعاليتها من منطقة إلى أخرى؛ وبخاصة في ظل التحولات المتسارعة التي شهدتها الساحة الدولية في العقود الأخيرة؛ انتقال مجموعة من القضايا الداخلية إلى دائرة الاهتمام الدولي (الديموقراطية؛ حقوق الإنسان، تلوث البيئة، الهجرة..).

فهذه القضايا وبعد أن ظلت لسنوات طويلة محكومة بطوق أمني صارم وخضعت في العديد من الأحيان لتدابير صارمة باعتبارها شأنا سياديا داخليا يرتبط بقضايا "حساسة"، استأثرت باهتمام دولي كبير في العقدين الأخيرين؛ نتيجة للتحولات الكبرى التي شهدتها العالم (انهيار الاتحاد السوفييتي الذي فرض سياسة صارمة في مواجهة الأقليات والإثنيات..)؛ وما تلاها من تدويل لقضايا حقوق الإنسان وحرياته؛ حيث أصبحت تحتل مكانة بارزة ضمن خطاب مختلف الفاعلين الدوليين من منظمات حكومية وغير حكومية ودول.. ورأي عام دولي إلى جانب قضايا حيوية أخرى؛ ظلت منسية ومهملة بفعل ظروف الحرب الباردة.

الظاهرة

الأمازيغية

في شمال إفريقيا

وقد كان لهذه التحولات أثر ملحوظ في تزايد المطالب والنضالات الأمازيغية بشمال إفريقيا؛ كما أنها وإلى جانب الأحداث المتتالية التي شهدتها الجزائر في منطقة "القبائل"؛ وتزايد الاهتمام الحقوقي والإعلامي والثقافي بالمسألة؛ أثرت بشكل ملموس في تعاطي الدولة المغربية مع هذا الملف الحيوي بشكل متدرج.

إلى جانب اللغة العربية، كسبيل وحيد يكفل ويضمن إدماجها بشكل حقيقي في حياة المجتمع ويحصنها قانونيا.

كما اعتبر بعض المعارضين للمقاربة الرسمية أنها كانت محكومة بهاجس أمني؛ وتوخت في العديد من جوانبها وقف التطور الذي تشهده القضية، مع حصرها في الجانب الثقافي؛ واحتواء الجزء السياسي منها.. ومما لا شك فيه أن التحولات السياسية التي شهدتها المغرب في العقود الأخيرة، انعكست بشكل إيجابي وملمس على المسألة الأمازيغية، فالمجهودات الملحوظة التي بذلت خلال السنوات الأخيرة في سبيل رد الاعتبار للثقافة الأمازيغية وإدماجها؛ باعتبارها جزءا من التراث المغربي ومكونا أساسيا من ذاكرة المغاربة وثقافتهم، تعد عملا إيجابيا على طريق تحصين البلاد ضد أي مظهر من مظاهر عدم الاستقرار؛ وتقوية الوحدة الوطنية وتعزيز الهوية..

كما أن الحركة الأمازيغية التي استفادت من مختلف التحولات السياسية المحلية أو تلك التي أفرزها المحيط الدولي؛ راكمت تجربة مهمة ووطورت عملها ووسعت من قاعدتها الشعبية؛ بالشكل الذي أسهم في تحقيق مجموعة من المطالب والإنجازات.

وإذا كانت مبادرات الدولة بحاجة لأن تظل مفتوحة باستمرار نحو مزيد من المقاربة الديمقراطية الكفيلة وحدها باستثمار التنوع المجتمعي لتعزيز قوة ووحدة المجتمع.

فإن هناك مجموعة من التحديات تطرح نفسها أمام الحركة الأمازيغية، تفرض تحديد أولوياتها، والاستفادة من بعض أخطائها والخروج من مأزق الصراع والتشتت الداخليين، وعقلنة وتطوير بعض خطاباتها لبلورة مزيد من المكتسبات على طريق تمثين وحدة المجتمع. ■

* أستاذ الحياة السياسية بكلية الحقوق؛ مراكش

وهكذا؛ وضمن التفاعل مع هذه المتغيرات وما تفرضه من تحديات؛ وخشية من تطور الأمور إلى أشكال من الانفلات وعدم التوقع، تبنى المغرب مجموعة من المبادرات والقرارات التي توخى من خلالها إيجاد مقاربات كفيلة بمعالجة التعدد اللغوي والثقافي الذي اعتوره نوع من الإهمال في السنوات الماضية.. حيث بدأت محاولات رد الاعتبار للثقافة الأمازيغية داخل المشهد الإعلامي المغربي المسموع منه والمرئي والمقروء؛ واعتمد حرف تيفيناغ وبدأ تدريس الأمازيغية في بعض الأقسام التعليمية الأساسية؛ ثم أنشئ المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية سنة 2001؛ الذي حددت مهامه في: «صياغة واعداد ومتابعة عملية إدماج الأمازيغية في نظام التعليم والقيام بمهام اقتراح السياسات الملائمة التي من شأنها تعزيز مكانة الأمازيغية في الفضاء الاجتماعي والثقافي والإعلامي الوطني وفي الشأن المحلي والجهوي»؛ حيث تم إصدار العديد من الكتب والمنشورات؛ وترجم أخرى إلى الأمازيغية..

تقييمات

المقاربات المغربية

لمواجهة الحالة الأمازيغية

وقد رافق هذه المبادرات بروز مواقف متباينة داخل الأوساط الأمازيغية؛ بين من ثمن هذه الخطوات واعتبرها منطلقا لتأهيل شامل للأمازيغية؛ وبين من رفض المقاربة الرسمية باعتبارها لم تكن تتويجا لحوار وطني واسع، وأكد على أن الاهتمام الحقيقي بالمسألة يبدأ بدسترتها (التأكيد عليها في الدستور) من خلال الإشارة لمسألة تعدد الهوية واعتبار اللغة الأمازيغية لغة رسمية

قسمة الإشتراكات

تعاد هذه القسمة بعد ملئها وتعميرها إلى مقر المجلة. نهج برج بورقيبة 1000 تونس مصحوبة بمقدار الإشتراك سواء نقدا أو شيكا بنكي أو بريدي أو حوالة كما يمكن الدفع بواسطة بطاقة الإنتمان على الحساب البنكي للمجلة.

السيدة(ة) :

أرغب في الإكتتاب في مجلة المغرب الموحد لمدة سنة (6 أعداد)

وأرفق وسيلة الدفع التالية : شيك بنكي أو بريدي

تحويل بنكي أو بريدي

حوالة

العنوان:

التليفون:

وأختار نوع الإشتراك التالي :

شخصي: تونس 18 دينارا تونسيا؛ المغرب 120 درهما مغربيا؛ موريتانيا 6000 أوقية موريتانية؛ الجزائر 900 دينار جزائري؛ ليبيا 25 دينارا ليبيا؛ العالم العربي وأوروبا والعالم 30 يورو أو 40 دولارا

للمؤسسات. تونس 30 دينارا؛ المغرب 240 درهما؛ موريتانيا 12 ألف وقية؛ الجزائر 900 دينار؛ ليبيا 50 دينارا؛

بقية العالم 60 يورو أو 80 دولارا

إشتراكات التشجيع. 100 أو 200 دينار تونسي أو ما يعادلها.

يتم التحويل أو اعتماد بطاقات الإنتمان باستعمال رقم الحساب التالي: بنك الأمان: 07000000010111650111